

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/26
27 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة التاسعة
جنيف، ٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - الاستنتاجات المتفق عليها	١ - ١٢	٣
الثاني - البيانات الافتتاحية	١٣ - ١٥	٦
الثالث - ملخص أعدده الرئيس للمناقشات غير الرسمية	١٦ - ٦٥	٧
الرابع - المسائل التنظيمية	٦٦ - ٧٠	٢٠
المرفقات		
الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين		٢٢
الثاني - الحضور		٢٣

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض إمكانية المقارنة بين المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ملائمتها

١ - حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، منذ دورته الثامنة عشرة، موضوع الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتباره قضية من القضايا الناشئة في مجال شفافية عمل الشركات. وإضافة إلى ذلك، توصل الفريق في دورته العشرين إلى استنتاج مفاده أن الضغط من أجل تحسين الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية يتزايد وأن مؤسسات الأعمال أخذت تصدر مزيدا من المعلومات حول هذا الموضوع. ولاحظ الفريق كذلك أنه يجري الاصطلاح بقدر هائل من العمل من قبل مختلف المجموعات وفي إطار شتى المبادرات. إلا أنه لوحظ أن مستوى ارتياح الجهات صاحبة المصلحة إزاء نوعية هذه التقارير وقابليتها للمقارنة يظل متدنيا. كما لوحظ أن الطلب المتزايد للمعلومات في مجال مسؤولية الشركات قد أخذ يفرض عبئا متزايدا على المؤسسات التي تحاول الاستجابة لطلبات مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٢ - ووفقا للاستنتاجات التي اتفق عليها في الدورة العشرين، بدأ فريق الخبراء، في دورته الحادية والعشرين، في دراسة المؤشرات الحالية من أجل جعل تقارير الشركات أكثر قابلية للمقارنة. ولاحظ الفريق أن الأونكتاد الحادي عشر قد وفر سياقاً أوسع يمكن أن يتم فيه تناول قضية مسؤولية الشركات. ولاحظ الفريق بصفة خاصة، أخذاً في اعتباره تأثير حسن الإدارة والشفافية والمساءلة على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو قد نص على أنه ينبغي للأونكتاد "مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والقدرة التنافسية، والتنويع والقدرة التصديرية، من أجل المحافظة على مستوى عال من النمو وتعزيز التنمية المستدامة" (TD/410، الفقرة ٤٩).

٣ - وقد نظر الفريق في التقرير الذي أعدته الأمانة بعنوان "استعراض إمكانية المقارنة بين المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ملائمتها" (TD/B/COM.2/ISAR/24). وأشاد الفريق بجودة هذا التقرير ووافق على أن التقرير يقدم مقترحات مفيدة لمواصلة العمل بشأن تحسين ملاءمة عمليات الإبلاغ الاجتماعي وقابليتها للمقارنة من أجل تشجيع الكشف عن المعلومات. والإبلاغ الاجتماعي يمكن أن يشكل جزءاً من التقارير السنوية لمؤسسات الأعمال يكمل المعلومات المالية ويعطي فكرة أوسع عن أنشطة الشركة وتأثيرها على المجتمع. وهذه المعلومات يمكن أن تلي الاحتياجات المشتركة لمستخدمي التقارير السنوية للشركات، ولا ينبغي لهذه المعلومات أن تفرض على مؤسسات الأعمال، وبخاصة تلك العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أعباء إضافية مفرطة. وتم الاتفاق أيضاً على أن هذه المعلومات يمكن أن تعكس أيضاً مساهمات الشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة، كما يمكن أن تعكس مدى الحاجة إلى بناء القدرات.

٤- واتفق الفريق على مواصلة الاضطلاع بعمله في مجال الإبلاغ الاجتماعي من أجل وضع إرشادات بشأن الكشف الطوعي عن المعلومات. كما اتفق الفريق، بصفة خاصة، على أنه يلزم إجراء المزيد من المداولات فيما يتعلق بالمستخدمين الرئيسيين لتقارير الإبلاغ الاجتماعي، والمعايير الخاصة باختيار المواضيع والمؤشرات، واستخدام هذه المعلومات من أجل تحسين إمكانية المقارنة بين التقارير الاجتماعية ومدى ملاءمتها على أساس النهج التدريجي المقترح في تقرير الأمانة.

استعراض حالة العمل بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ودور هذا الكشف في إضافة قيمة مستدامة

٥- استعرض الفريق الاتجاهات الحديثة، وحالة العمل بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ودور هذا الكشف في إضافة قيمة مستدامة. وقد تيسرت المناقشات بالاستناد إلى التقرير الذي أعدته الأمانة كوثيقة معلومات أساسية فيما يخص هذا البند من جدول الأعمال (TD/B/COM.2/ISAR/25)، وبمشاركة فريق من الخبراء المرموقين في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. ولاحظ الفريق تزايد الاهتمام الذي توليه مختلف الجهات صاحبة المصلحة لقضايا إدارة الشركات، كما لاحظ الاتجاه المتزايد نحو التقارب في ممارسات الكشف عن البيانات في مختلف أنحاء العالم. وناقش الفريق أيضا عددا من التحديات المتصلة بالتنفيذ والتي لا يزال يتعين التصدي لها من أجل سد الفجوة بين المدونات والممارسات الحالية. واتفق الفريق على أنه يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل إعادة تأكيد المنافع الإنمائية التي تتحقق لصالح البلدان المضيفة من خلال حسن إدارة الشركات، فضلا عن تأثير ذلك على أداء الشركات.

٦- كما ناقش الفريق نتائج الاستقصاء الذي أجرته الأمانة بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بالاستناد إلى وثيقته المعنونة "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/15) التي نظر فيها الفريق في دورته التاسعة عشرة. وسلم الفريق بأن نتائج الاستقصاء تقدم فكرة مفيدة عن سياسات الكشف عن البيانات على مستوى الشركات. ورأى الفريق أنه سيكون من المفيد إجراء دراسة سنوية لتقييم حالة الإبلاغ عن إدارة الشركات. وينبغي لهذه الدراسة أن تشمل عينة أوسع من الشركات وأن تغطي منطقة جغرافية أوسع مقارنة بالدراسة الأولية. ورأى الفريق أن الأمر سيحتاج إلى وقت لكي تنعكس في تقارير الشركات بعض الأحكام الواردة في المدونات المتعلقة بإدارة الشركات، وأن أي استنتاجات تستند إلى تلك الدراسات ينبغي أن تأخذ هذا في الاعتبار. كما أن هذه الدراسات ينبغي أن تحدد أيضا المجالات التي توجد فيها عقبات خاصة تعترض تنفيذ مدونات إدارة الشركات والتي تستحق أن يضطلع بعمل إضافي بصدها.

٧- واعتبر الفريق أيضا أنه بالنظر إلى التطورات التي استجذت في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، ربما تكون هناك حاجة لاستيفاء التقرير المعنون "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات" بحيث يعكس الممارسات الفضلى الجديدة التي نشأت منذ إعداد هذه الورقة.

٨- واتفق الفريق على أن هذا التقرير يمكن أن يشكل أداة مفيدة من أجل ترويج الممارسات الجيدة وأنه ينبغي للأمانة والفريق بذل المزيد من الجهود لنشره. كما تم التشديد على ضرورة مواصلة التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في مجال إدارة الشركات.

جلسة اطلاع بشأن الأونكتاد الحادي عشر

٩- نظر الفريق في الولاية الناشئة عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو فيما يتعلق بقضية مسؤولية الشركات وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بعمل الفريق. وعلى ضوء ذلك، طلب من أمانة الأونكتاد أن تنظر في ما يترتب على توافق آراء ساو باولو من آثار بالنسبة لعمل الفريق، وأن تقدم إلى الدورة الثانية والعشرين للفريق تقريراً عن الإجراءات المناسبة المتخذة، فضلاً عن مجالات العمل الإضافية الممكنة، مع التركيز على البعد الإنمائي.

متابعة موضوع المحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٠- اتفق الفريق في دورته الحادية والعشرين على أنه ينبغي للأمانة أن تواصل نشر المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإرشادات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و ٣، ورصد وتجميع المعلومات الواردة عن تنفيذ المبادئ التوجيهية، فضلاً عن الاختبار الميداني للإرشادات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. كما تم الاتفاق على أنه ينبغي للأمانة، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة العشرين للفريق، أن تشكل أفرقة عاملة صغيرة لتقييم مدى الحاجة لتنقيح الإرشادات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و ٣، وتقديم تقارير مستوفاة إلى الفريق، حسب الاقتضاء.

متابعة موضوع المحاسبة البيئية

١١- اتفق الفريق في دورته الحادية والعشرين على أنه ينبغي مواصلة عمله المتعلق بالمحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، على أن تؤخذ في الاعتبار الخبرة التي اكتسبتها الشركات التي بدأت تستخدم بالفعل الدليل الذي أعده الفريق لوضع مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله في مجال الإبلاغ بالاشتراك مع مبادرات أخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمي وغيرها من الهيئات العاملة في مجال المحاسبة والإبلاغ البيئيين.

متابعة المنهج الدراسي النموذجي

١٢- طلب الفريق من أمانة الأونكتاد أن تواصل الجهود التي تبذلها فيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية لتأهيل المحاسبين المهنيين، وذلك بالتنسيق مع لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٣- قال الموظف المسؤول عن الأونكتاد، في جلسة افتتاح الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إن النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، وروح ساو باولو وتوافق آراء ساو باولو، قد أكدت جميعها الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك بين العمليات الدولية والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلاً إن توافق آراء ساو باولو قد شدد، بصفة خاصة، على الدور الحاسم الذي يؤديه الاستثمار وعلى الحاجة إلىهيئة بيئة تمكينية لتيسير التدفقات الاستثمارية المستمرة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإلى جني قدر أكبر من الفوائد من هذه الاستثمارات. وأوضح أن عمليات المحاسبة والإبلاغ تشكل جزءاً رئيسياً من هذه البيئة التمكينية لأن قيام الشركات بعمليات إبلاغ سليمة وذات نوعية عالية هو أمر أساسي بالنسبة لاجتذاب وحماية المستثمرين، وإدارة المخاطر والعوائد، والحد من التقلبات المالية، وتعزيز المساءلة، وإتاحة التوصل في نهاية المطاف إلى تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة.

١٤- كما لاحظ أن من العناصر الجديدة التي اشتمل عليها الأونكتاد الحادي عشر ما تمثل في إطلاق شراكات إنمائية تضم الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. وأشار بصفة خاصة إلى أنه تم عقد اتفاق شراكة بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين. وهذا الاتفاق الذي أعلن عنه في ساو باولو سيتوج بالتوقيع على مذكرة تفاهم في وقت مبكر من الشهر المقبل. وقال إن الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو تحقيق تضافر للجهود في بناء الهياكل الأساسية المحاسبية وتعزيز مهنة المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار إلى أن هذا يشكل تطوراً هاماً تترتب عليه آثار ذات شأن بالنسبة للعمل المقبل لفريق الخبراء. وأعرب عن ثقته في أن مناقشات الفريق في دورته الحادية والعشرين، وجدول أعماله لفترة السنوات الأربع التالية، ستساعد في تنفيذ الولايات الواردة في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو.

١٥- وشدد الرئيس المنتهية ولايته للدورة العشرين للفريق على أهمية الأونكتاد الحادي عشر، وأطلع المشاركين على حدثين موازيين نظمتهما الأمانة في إطار الأونكتاد الحادي عشر من أجل تسليط الضوء على دور المحاسبة وشفافية عمل الشركات في التنمية الاقتصادية. وأكد على أهمية اتفاق الشراكة المعقود بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين.

الفصل الثالث

ملخص أعدده الرئيس للمناقشات غير الرسمية

استعراض إمكانية المقارنة بين المؤشرات الحالية المتعلقة
بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ملاءمتها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٦- قامت خبيرة مختصة بعرض هذا البند من جدول الأعمال. ولاحظت أنه قد سبق لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن سلم بأن لأنشطة الشركات تأثيرات بيئية واجتماعية لا تنعكس دائما في التقارير التي تصدر عن الشركات. وقالت إن الفريق قد اعترف بجوانب الضعف التي تشوب عمليات الإبلاغ غير المالي، مثل ضعف إمكانية المقارنة بين المؤشرات الاجتماعية، والأعباء التي يمكن أن تفرضها عملية إعداد التقارير على كاهل الشركات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضافت قائلة إن عمل الفريق في هذا المجال يستند إلى ولايته المتمثلة في تعزيز إمكانية المقارنة بين عمليات الإبلاغ من قبل الشركات ومدى ملاءمتها، وبالتالي فإن تركيز المبادرة ينصب على إمكانية المقارنة بين المؤشرات المتعلقة بمسؤولية الشركات ومدى ملاءمة هذه المؤشرات.

١٧- وتابعت قائلة إن الفريق قد سلم بالعمل المضطلع به في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية ومنظمات أخرى من أجل وضع مؤشرات محددة فيما يتعلق بالإبلاغ الاجتماعي والبيئي. وليس المقصود بالجهود التي يبذلها الفريق أن تحل محل العمل المضطلع به من قبل منظمات أخرى أو ثني الشركات عن إعداد تقارير أكثر تفصيلا توسع حدود الممارسة الفضلى.

١٨- ووجهت الخبيرة المختصة نظر المشاركين إلى الوثائق التي أعدت فيما يتصل بهذا البند من جدول الأعمال. وأشارت إلى أن التقرير الرئيسي المعنون "استعراض إمكانية المقارنة بين المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ملاءمتها" (TD/B/COM.2/ISAR/24) يتضمن ملخصا للمداولات التي أجراها فريق خبراء استشاري أنشأته الأمانة من أجل تيسير المناقشات. وقالت إن الاستعراض العام لهذا التقرير يشمل مناقشة المعايير الخاصة باختيار المؤشرات الاجتماعية، والنظر في تحديد المستخدمين المحتملين للتقارير الاجتماعية واحتياجاتهم المشتركة، وغير ذلك من القضايا الواردة في تلك الورقة. ثم طرحت الخبيرة المختصة أسئلة محددة على الفريق من أجل تيسير مناقشة الموضوع.

١٩- وقالت إن المسألة الأولى تتمثل فيما إذا كان ينبغي أن يتم الإبلاغ عن مسؤولية الشركات ضمن تقارير سنوية أو في إطار تقارير مستقلة بشأن موضوع الاستدامة. ورأى عدة مندوبين وخبراء مدعويين أن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات ينبغي أن يتم في إطار التقرير السنوي. واعتبر هؤلاء المشاركون أن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات يوفر معلومات قيمة عن مدى قدرة شركة ما على البقاء والاستمرار وعن نوعية إدارتها. ولاحظ أحد ممثلي قطاع الصناعة أنه ينبغي أن تكون للشركة صورة واحدة فقط في نظر الجمهور (أي أن يكون لها تقرير سنوي موحد). ورأى البعض أن الإبلاغ الاجتماعي لا يقل أهمية عن الإبلاغ المالي. كما لوحظ أن بعض الشركات تدرج بالفعل الإبلاغ عن مسؤولية الشركات ضمن تقاريرها السنوية وأن الأنظمة المعمول بها في بعض البلدان تقتضي الإبلاغ عن المسائل غير المالية التي تتسم بطابع مادي.

٢٠- وأعرب عدة مندوبين وخبراء مدعويين عن رأي مفاده أن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات لا ينبغي أن يدرج في التقرير السنوي للشركات الكبيرة. فالتقارير السنوية ترد في وثائق طويلة جدا أصلا، وبالتالي فإن من شأن إدراج مواد إضافية فيها أن يزيد من صعوبة قراءتها من قبل المحللين. ولاحظ مشاركون آخرون أنه قد تكون هناك مزايا في فصل التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات، ذلك لأن هذه التقارير يمكن أن تتيح التشديد بدرجة أكبر على القضايا الاجتماعية والبيئية، كما يمكن أن تفسح المجال أمام تحسين قابلية الأداء للمقارنة على مر الزمن، وتجنب أي تعارض محتمل مع الأنظمة الوطنية القائمة فيما يتعلق بمحتوى التقارير السنوية. واقترح أحد المندوبين أن يتم البت، على أساس كل بلد على حدة، في ما إذا كان ينبغي إدراج التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات ضمن التقارير السنوية أو في تقارير مستقلة تتناول قضية مسؤولية الشركات هذه.

٢١- ورأى آخرون أنه حتى ولو تم إعداد تقرير مستقل بشأن مسؤولية الشركات، يظل من الضروري أن يتضمن التقرير السنوي، على الأقل، بعض المعلومات الأساسية عن مسؤولية الشركات. وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أعرب أيضا عن قلق إزاء العبء المحتمل الذي قد يلقي على كاهل هذه المؤسسات إذا ما أدرجت التقارير المتعلقة بإدارة الشركات ضمن التقارير السنوية. واقترح أحد المندوبين الذين يؤيدون إدراج الإبلاغ عن مسؤولية الشركات ضمن التقارير السنوية أن تبلغ الشركات عبر الوطنية عن مؤشرات المسؤولية الخاصة بالشركات المنتسبة إليها.

٢٢- أما المسألة الثانية فتتصل بالاحتياجات المشتركة للجمهور المستهدف والغرض من تقديم التقارير بشأن مسؤولية الشركات. وأشار العديد من المندوبين إلى الحاجة لتحسين تحديد الجمهور المستهدف بعملية الإبلاغ الاجتماعي، إذ إن هذا يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على محتوى وعملية الإبلاغ. وأوضح أحد المندوبين أن وفده لا يرى أن الغرض من الإبلاغ الاجتماعي واضح جدا. وقال إن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات ينبغي أن يكون موجها توجيها موضوعيا؛ فكيف يمكن لتقديم التقارير عن مسؤولية الشركات، مثلا، أن يساعد مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ القرارات، وما هو نوع القرارات التي ستتأثر بتقديم التقارير عن مسؤولية الشركات؟ وحالما يتم تحديد الهدف من تقديم التقارير عن مسؤولية الشركات، يمكن عندئذ تحديد نطاق عملية تقديم هذه التقارير وجمهورها المستهدف تحديدا أوضح.

٢٣- وأشار أحد الخبراء المدعويين إلى أنه، بالإضافة إلى الجمهور الخارجي، يجب ألا تغيب عن البال أهمية الإبلاغ عن مسؤولية الشركات بالنسبة للشركات نفسها؛ فمثل هذا الإبلاغ يمكن أن يساعد الشركة في جهودها الإدارية الذاتية وذلك بجملة وسائل منها تيسير تحليل الفجوة بين الأهداف الرئيسية للشركة وما يقع على عاتقها من التزامات. واقترح ألا يتم فقط اعتبار الشركة نفسها جزءا من الجمهور المستهدف، بل ينبغي أيضا أن تدرج، ضمن التحليل الإجمالي للتكاليف/الفوائد التي تنطوي عليها عملية الإبلاغ، نوعية المزايا الإدارية التي تحصل عليها الشركة من خلال عملية الإبلاغ عن مسؤولية الشركات.

٢٤- ولاحظ بعض المندوبين أن الحكومات ينبغي أن تعتبر أيضا جزءا من الجمهور المستهدف بعملية الإبلاغ عن مسؤولية الشركات. وأشار أحد المندوبين إلى أن الحكومات يمكن أن تستخدم المعلومات المقدمة في إطار الإبلاغ الاجتماعي من أجل تقييم أداء الشركات والبت فيما إذا كان يتعين تقييد أو تعزيز بعض الأنشطة المعنية التي تمارسها الشركات.

٢٥- وتتصل المسألة الثالثة في تحديد ما إذا كان ينبغي الأخذ بمنظور الجهات صاحبة المصلحة أو بمنظور المسألة. ولاحظ بعض المندوبين أنه يوجد في بلدانهم بالفعل قدر كبير من البيانات المجمعة من الشركات فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالمتطلبات الحكومية. ويمكن استخدام هذه البيانات، من منظور المسألة، في تقديم التقارير عن مسؤولية الشركات. وفيما يتعلق بمنظور الجهات صاحبة المصلحة، لاحظ أحد الخبراء المدعويين أن السيل العارم من هيئات المجتمع المدني التي قد تطلب البيانات من شركة ما يمكن أن يتجاوز قدرة الشركة على تقديم البيانات. وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات إزاء الأخذ بمنظور الجهات صاحبة المصلحة، فقد اقترح العديد من المندوبين والخبراء فكرة الحوار وإقامة الشراكات بين القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني.

٢٦- أما المسألة الرابعة فتتعلق بمعايير اختيار المؤشرات الاجتماعية. وقد ناقش المندوبون والخبراء مسألة التعارض المحتمل بين الطابعين المادي والشامل وكذلك، بنفس المعنى تقريبا، بين إمكانية المقارنة ومدة الملاءمة. واقترح عدة مندوبين أن تكون للطابع المادي أولوية على الطابع الشامل وألا تكون هناك مغالاة في التشديد على القابلية للمقارنة رغم أنها تمثل هدفا ممتازا. وأدلي بعدة بيانات توصي بالأخذ بنهج إزاء مؤشرات مسؤولية الشركات يكون أكثر توجهها نحو قطاعات محددة. ومن الشواغل العامة التي أعرب عنها أن من شأن المغالاة في التشديد على الطابع الشامل، أو القابلية للمقارنة، أن يقوض الطابع المادي لمؤشر معين أو صلته بالموضوع. وأعرب عدة مندوبين وخبراء آخرين عن مواقف مؤيدة لاستخدام المؤشرات الشاملة والقابلة للمقارنة، بطريقة محدودة على الأقل. وأشار عدة مندوبين وخبراء إلى أنه يمكن وضع مجموعة محدودة من المؤشرات الشاملة، ورأوا أن مجموعة المؤشرات هذه يمكن أن تكمل مجموعة أخرى من المؤشرات الأكثر توجهها نحو القطاعات. واقترح العديد من المندوبين والخبراء فكرة أن تكون هناك مجموعة محدودة من المؤشرات الشاملة تكملها مؤشرات موجهة نحو قطاعات محددة، بينما تقتصر مسائل المؤشرات المادية على صناعات محددة.

٢٧- وشدد أحد المندوبين على أن المقارنة عبر القطاعات يمكن أن تفضي إلى استنتاجات "خاطئة"، ذلك لأنه يمكن توقع أن تكون لمختلف الصناعات مستويات أداء مختلفة بالاستناد إلى بعض المؤشرات المتعلقة بمسؤولية الشركات؛ إذ يمكن، مثلا، توقع تفاوت معدل تبدل الموظفين تفاوتاً كبيراً من صناعة إلى أخرى، وبالتالي فإن ما يمكن اعتباره مستوى "متدينا" بالنسبة لصناعة ما يمكن أن يعتبر مستوى "مرتفعاً" بالنسبة لصناعة أخرى. وقال مندوب آخر إن خطر استخلاص استنتاجات "خاطئة" من المؤشرات القابلة للمقارنة عبر القطاعات ليس خطراً فريداً يقتصر على مجال تقديم التقارير عن مسؤولية الشركات. ففي مجال الإبلاغ المالي، هناك مؤشرات عديدة قابلة للمقارنة مثل نسبة الأسعار/الإيرادات التي تتفاوت تفاوتاً واسعاً من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى بلد. ومع ذلك، يستطيع المحللون أن يفسروا المؤشرات في السياق الصحيح للصناعة والبلد وبالتالي أن يستخلصوا استنتاجات بشأن أداء الشركات ضمن صناعة ما، بينما يستطيعون أيضاً أن يستخلصوا استنتاجات على مستوى الصناعة ومستوى البلد. وأشار مندوب آخر يؤيد فكرة المؤشرات القابلة للمقارنة إلى أنه يلزم أن تكون هناك بعض مؤشرات "قياس الأداء" التي يمكن مواءمتها على المستوى الدولي والتي تسمح بإجراء مقارنات عبر الحدود.

٢٨- وتتعلق المسألة الخامسة بالقضايا التي ينبغي الإبلاغ عنها. وأعرب عدة مندوبين عن قلقهم إزاء الآثار المترتبة على الإبلاغ عن المواضيع الحساسة مثل حقوق الإنسان والفساد. وشكك بعض المندوبين والخبراء في دور تقديم التقارير من قبل الشركات بشأن القضايا التي قد لا تمارس فيها الشركات سوى سيطرة محدودة أو غير

مباشرة أو لا تمارس أية سيطرة على الإطلاق. وقال خبير مدعو من القطاع المالي إنه بالرغم من صعوبة الإبلاغ عن المواضيع الحساسة مثل حقوق الإنسان والفساد، فإن هذا ليس مستحيلا. فهناك عدة مبادرات جارية (مثل مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية) تسعى إلى معالجة هذه المواضيع الحساسة بصفة خاصة.

٢٩- وأعرب العديد من المندوبين والخبراء عن تأييدهم لطرح المواضيع المشتركة في مجال مسؤولية الشركات، بما في ذلك ظروف العمل (مثل السلامة والصحة المهنية)، والفساد والتمييز. واقترح أحد المندوبين أن تتم أيضا، باستخدام مؤشر واحد أو أكثر، معالجة موضوع نقل المهارات أو تنمية القدرات البشرية.

٣٠- أما المسألة السادسة فتتعلق بما إذا كان يتعين الأخذ بنهج تدريجي إزاء تقديم التقارير عن مسؤولية الشركات. وأعرب العديد من المندوبين والخبراء عن تأييدهم للأخذ بهذا النهج. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء إمكانية حدوث ازدواجية في العمل ضمن الشركات في المسائل المتعلقة بالإبلاغ، كما أعرب عن تأييده للأخذ بنهج تدريجي يستند إلى الإجراءات القائمة ضمن الشركات. وأعرب مندوب آخر عن تأييده للنهج التدريجي ولكنه لاحظ أنه قد تكون هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الخطوات الهامة في بعض البلدان التي يتدنّى فيها حاليا مستوى الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية.

٣١- وأشاد الفريق بجودة التقرير الذي أعدته الأمانة (TD/B/COM.2/ISAR/24)، وسلم بأن هذا التقرير يتضمن مقترحات مفيدة بالنسبة للعمل المقبل في مجال تقديم التقارير الاجتماعية. واتفق الفريق على مواصلة العمل بشأن مسألة إمكانية المقارنة بين عمليات تقديم التقارير الاجتماعية ومدى ملاءمتها، وذلك من أجل وضع إرشادات بشأن الكشف الطوعي عن البيانات. وسلم الفريق بأن العمل المقبل ينبغي أن يركز، في جملة أمور، على قضايا مثل المستخدمين الرئيسيين للتقارير الاجتماعية، ومعايير اختيار المواضيع والمؤشرات، والاستخدام النهائي للمعلومات المقدمة في التقارير الاجتماعية. وأعاد الفريق تأكيد هدف تحسين إمكانية المقارنة بين التقارير الاجتماعية وملاءمتها وذلك على أساس الأخذ بنهج تدريجي.

استعراض حالة العمل بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ودور هذا الكشف في إضافة قيمة مستدامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٢- عرض الرئيس البند ٤ من جدول الأعمال باعتباره مجالا يشارك فيه الفريق منذ أمد بعيد فضلا عن كونه مجالا لا يزال يحظى بمستوى عال من الاهتمام على نطاق العام. وقدم الرئيس للمشاركين فريقا من الخبراء في مجال إدارة الشركات.

٣٣- وعرض خبير مختص ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (TD/B/COM.2/ISAR/25) والتي تسلط الضوء على التطورات الحديثة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، وعرض النتائج التي توصلت إليها دراسة استقصائية أجريت على مستوى الشركات بخصوص ممارسات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، وبين التحديات الأخرى التي تواجه في تحسين عمليات الكشف عن البيانات في مجال إدارة الشركات. كما ناقش التقرير مسألة الدور الذي تؤديه عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

في إضافة قيمة طويلة الأجل. ولاحظ الخبير المختص أنه يجري إيلاء اهتمام متزايد لقضايا إدارة الشركات من قبل مختلف الجهات صاحبة المصلحة وأن الاتجاه نحو التقارب في ممارسات الكشف عن البيانات في مختلف أنحاء العالم قد أخذ يتزايد. كما سلط الخبير المختص الضوء على التطورات المستجدة، بما في ذلك تنقيح وتعزيز مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتطورات المتصلة بإصلاحات إدارة الشركات في الولايات المتحدة، والآثار العالمية المترتبة على هذه الإصلاحات، والاتجاه المتواصل صوب مواءمة عمليات الكشف عن البيانات حسبما يتجلى من تزايد قبول وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، والمجالات الجديدة التي فتحتها المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وتطبيق إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات وذلك في المدونات الوطنية والإقليمية.

٣٤- وناقش الخبير المختص نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمانة بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات وذلك بالاستناد إلى التقرير المعنون "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/15)، وهو التقرير الذي نظر فيه الفريق في دورته التاسعة عشرة.

٣٥- وقال الخبير المختص إن الدراسة الاستقصائية قدمت، بالرغم من نطاقها المحدود، لمحة مفيدة عن ممارسات الكشف عن البيانات على مستوى الشركات. وقد بينت هذه الدراسة الاستقصائية العمليات الأكثر والأقل تواترا للكشف عن البيانات ضمن الشركات المختارة. وتتعلق عمليات الكشف الأكثر تواترا بالنتائج المالية والتشغيلية، وبهيكل الإدارة الأساسية (مثل اللجان)، وبالسياسات البالغة الأهمية. أما عمليات الكشف الأقل تواترا فتتعلق بعمليات تقييم الأداء، وتأثير قرارات المحاسبة البديلة، ومدى توافر واستخدام المستشارين الخارجيين.

٣٦- ومن بين الاستنتاجات الأخرى التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية أن الكشف عن البيانات يعتبر أفضل في حالة الشركات المدرجة في البورصات الدولية منه في حالة الشركات المدرجة في البورصات المحلية فقط، وأن الشركات في مناطق أمريكا الشمالية وشمال وجنوب وغرب أوروبا تسجل أداء أفضل نسبيا من أداء الشركات في مناطق أخرى، وأن الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تترع إلى تسجيل أداء أدنى مستوى. وفي الشركات المشمولة بالدراسة الاستقصائية، صرح عدد قليل نسبيا من مجالس الإدارة بأنها تثق في نزاهة مراجع الحسابات واستقلاله؛ وأشار إلى أن الكشف عن عملية اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين وكذلك الداخليين يمكن أن يحسن، وأنه ليس هناك سوى قدر محدود نسبيا من عمليات الكشف عن آليات الرقابة الداخلية، كما أنه لا تجرى سوى مناقشات محدودة لتنظيم إدارة المخاطر.

٣٧- وفيما يخص العلاقة بين ممارسات إدارة الشركات والقيمة المستدامة، لاحظ الخبير المختص أنه رغم عدم وجود تعريف مقبول على نطاق واسع لمفهوم القيمة المستدامة، فقد أظهرت الدراسات أن الممارسات السيئة في مجال إدارة الشركات وانعدام الشفافية يؤديان إلى زيادة مخاطر الاستثمار والتكاليف الرأسمالية. كما لاحظ أن الدراسة الاستقصائية تؤكد بالاستناد إلى الشواهد التأثير الإيجابي لإدارة الشركات على عمليات الشركات وأدائها.

٣٨- وسلط الخبير المختص الضوء، مختتما عرضه، على الفجوة بين ما تتطلبه مبادئ إدارة الشركات وتنفيذها الفعلي، مما يدل على ما تنطوي عليه الإرشادات التي وضعها الفريق بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات من فائدة في زيادة الوعي بالممارسات الجيدة وبضرورة نشر هذه الإرشادات على نطاق أوسع.

٣٩- وسلم عدد من المندوبين والخبراء المدعويين بجودة وفائدة التقرير الذي أعدته الأمانة، وأكد العديد من المندوبين وجود فجوات في تنفيذ متطلبات إدارة الشركات. وعلق أحد المندوبين قائلا إن إدارة الشركات تمثل ثقافة معايير لا مجرد تطبيق للقواعد. واتفق العديد من المندوبين على أن تنفيذ ممارسات الإدارة الجيدة للشركات يمثل مسألة أكثر تعقيدا من مجرد الامتثال للمدونات. واعتبر بصورة عامة أن التنفيذ يتطلب وجود بيئة ثقافية تعترف بما تنطوي عليه الممارسات الجيدة لإدارة الشركات من فوائد اقتصادية بالنسبة للبلدان والشركات، وتدعم نظاما للرصد والإنفاذ تتوفر له مقومات الاستمرار. ورأى أحد المندوبين أن الكشف عن تأثير قرارات المحاسبة البديلة يمكن أن يسبب التباسا لمستخدمي التقارير، لأن البدائل كثيرا ما تفضي إلى نتائج مالية مختلفة. كما رأى المندوب نفسه أن اشتراط الكشف عن تقييم الأداء وعن الخدمات الاستشارية التي يستعين بها أعضاء مجالس الإدارة قد لا يكون مناسباً لأن هذه الأنشطة قد تشكل ببساطة جزءا من العمل الروتيني لهذه المجالس.

٤٠- وطلب بعض المندوبين توضيحا بشأن المنهجية المستخدمة لاختيار الشركات ووضع قائمة بالبنود المتعلقة بالكشف عن البيانات. وأجاب الخبير المختص بأن عملية اختيار الشركات تقتصر على ٣٠ شركة وأن الشركات المختارة تمثل طائفة من البلدان والصناعات وأحجام الشركات المختلفة. وقال إن اختيار البلدان يتم على أساس تحقيق التمثيل الإقليمي، وعلى أساس مستويات التنمية الاقتصادية ومستويات تطور أسواق رأس المال. أما اختيار الشركات فيتم على أساس المعايير التالية: ما إذا كانت أسهم الشركات متداولة تداولاً عاماً، ومدى مساهمة الشركات في الناتج القومي الإجمالي، ومدى تمثيلها لمختلف الصناعات. كما أوضح الخبير المختص أن قائمة الاختيار قد استمدت من قائمة ممارسات إدارة الشركات التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وفصلها في دورته التاسعة عشرة.

٤١- وقال عضو في فريق المناقشة يمثل المفوضية الأوروبية إن إدارة الشركات تنصدر جدول أعمال المفوضية لا بسبب فضائح الشركات التي حدثت في الولايات المتحدة وأوروبا في السنوات الأخيرة فحسب وإنما أيضا لأن لإدارة الجيدة للشركات مزاياها - فهي تساعد الشركات على تحسين أدائها. ومن المهم الاعتراف بأن نظم وممارسات إدارة الشركات تتفاوت لا ضمن الاتحاد الأوروبي فحسب بل في شتى أنحاء العالم أيضا. وفيما يتعلق بالتطورات التي حدثت مؤخرا فيما يخص الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في الاتحاد الأوروبي، قال إن المفوضية الأوروبية قد اعتمدت في عام ٢٠٠٤ توصيتين مقدمتين إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتتناول التوصية الأولى تعويضات ومكافآت المدراء، بينما تتناول التوصية الثانية دور المدراء الإشرافيين غير التنفيذيين. وقال إن التوصية الأولى تدعو إلى الكشف عن السياسات التي تنتهجها الشركات بشأن تعويضات ومكافآت المدراء ودخل فرادى المدراء. وقد عززت التوصية الثانية وجود ودور المدراء المستقلين غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات المسجلة في البورصة. وقد وضعت كلتا التوصيتين بعد إجراء مشاورات مكثفة. وناقش الممثل أربعة تنقيحات رئيسية يقترح إدخالها على التوجيهات المحاسبية التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد أعدت هذه التنقيحات بغية النص على أن أعضاء مجالس الإدارة يتحملون

مسؤولية جماعية عن الكشف المالية وعن المعلومات الرئيسية غير المالية؛ وجعل تعاملات الشركات غير المسجلة مع الأطراف ذات الصلة أكثر شفافية، وضمان قيام جميع الشركات بتقديم معلومات كاملة عن الترتيبات التي تتم خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الأدوات ذات الأغراض الخاصة التي قد تكون موجودة في الخارج؛ وجعل الشركات المسجلة تصدر بيانات سنوية بشأن إدارة الشركات. كما ناقش الممثل أهداف وتكوين منتدى أوروبي معني بإدارة الشركات أنشأته المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ويضم ١٥ عضواً.

٤٢- وكمثال على حالة قطرية تقوم فيها المؤسسات الوطنية بالمساعدة في تطبيق ممارسات الإدارة الجيدة للشركات، ناقش عضو في فريق المناقشة يمثل هيئة سوق المال في مصر الجهود المبذولة في بلده والتي تؤكد التزام هذا البلد بتطبيق المعايير المتفق عليها دولياً، بما في ذلك إصدار معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات التي تتطابق مع المعايير المعترف بها دولياً، وإنشاء إطار مصري للكشف عن البيانات، ودور هيئة سوق المال في وضع المعايير ورصدها وإنفاذها. ونوه كذلك بمبادرة اتخذتها الحكومة المصرية بهدف تحسين مستوى مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات.

٤٣- وعرض عضو في فريق المناقشة يمثل المعهد الروسي للمدراء النتائج التي خلصت إليها استقصاءات أجريت بشأن مدى استخدام المستثمرين لتقارير الكشف عن البيانات المتعلقة بإدارة الشركات في الاتحاد الروسي. وقد بينت هذه النتائج، بصورة عامة، أنه من بين الجهات التي شملتها تلك الاستقصاءات، تترع الجهات المقدمة لرؤوس الأموال، والمحللون الماليون، والمصارف والبورصات المهتمة بالأوراق المالية الروسية إلى عدم الاعتماد على تقارير الكشف عن بيانات إدارة الشركات، أو عدم توقع الاستفادة منها كثيراً. وقد تنشأ الفجوات في مجالي التنفيذ والاستخدام عن جملة أسباب منها عدم فهم الفوائد الاقتصادية المرتبطة بممارسات الإدارة الجيدة للشركات. وفيما يتعلق بعمليات الكشف عن البيانات المتصلة، مثلاً، بملكية الشركات واستقلالية مجالس الإدارة، ومسؤولية الشركات، أشار عضو فريق المناقشة إلى الفوارق الثقافية التي تترع حالياً إلى الحد من الكشف عن هذه العناصر التي تشملها إدارة الشركات.

٤٤- وقام عضو في فريق المناقشة يمثل المعهد البرازيلي لحسن إدارة الشركات بإطلاع المشاركين على الأنشطة المضطلع بها في البرازيل وفي أماكن أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية في مجال إصلاح إدارة الشركات، كما أطلعهم على الدور الذي يؤديه المعهد البرازيلي لحسن إدارة الشركات كمروج رائد لاتخاذ المبادرات المتعلقة بحسن إدارة الشركات في البرازيل. وأشار إلى الأطر المؤسسية لدعم الممارسات السليمة في مجال إدارة الشركات، مثل المدونات التي وضعتها اللجنة البرازيلية للسندات والأوراق المالية، ونشر كتاب أبيض صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدارة الشركات في أمريكا اللاتينية. كما أوضح أن اقتصادات هذه المنطقة تواجه بعض التحديات المشتركة مثل إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وعدم إمكانية الحصول على رؤوس الأموال الطويلة الأجل إلا بقدر محدود، وما لذلك من تأثير على تنفيذ ممارسات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

٤٥- ولاحظ عضو في فريق المناقشة يمثل سوق نيروبي للأوراق المالية الدور الهام الذي تؤديه الحكومة في توفير إطار حيوي لدعم تنفيذ معايير الإدارة الجيدة للشركات، وشدد على تركيز مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على قضايا إدارة الشركات. كما وصف المبادرات الوطنية الرامية إلى وضع ونشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات. إلا أنه أوضح أن الكثير من الشركات لا تبدي اهتماماً بتسجيل أسهمها للتداول العام بالنظر إلى الأعباء التي ينطوي عليها الامتثال لشروط التسجيل وما يرتبط بذلك من تكاليف. كما أن هذه الشركات

ليست مقتنعة بالفوائد التي تتحقق من خلال زيادة الكشف عن البيانات. وشدد على ضرورة تشجيع تحسين الكشف عن البيانات من خلال توزيع المعلومات عن الفوائد الاقتصادية للممارسات الجيدة في مجال إدارة الشركات.

٤٦- وعقب العروض التي قدمها أعضاء فريق المناقشة، أجرى المشاركون مداوولات حول قضايا التنفيذ، مثل الفجوات القائمة بين المبادئ أو المعايير والممارسة العملية، وأسباب هذه الفجوات، والتحديات المواجهة في سدها. ومن القضايا المحددة الأخرى التي جرت مناقشتها ما يتمثل في مدى توافر المبادئ المتفق عليها دولياً في مجال إدارة الشركات، ومدى إمكانية الوصول إليها وتطبيقها؛ والفجوات في التنفيذ على مستوى فروع الشركات؛ وتطبيق وإنفاذ ممارسات إدارة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والشركات التي لا تطرح أسهمها للتداول العام، والمؤسسات التي تديرها الدولة، ومدى توافق الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً مع الثقافة المحلية.

٤٧- ورأى العديد من المندوبين أنه ينبغي تناول الممارسات الفضلى الجديدة التي نشأت في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات منذ الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، واقترح هؤلاء المندوبون تحديث الورقة التي أعدها الأمانة للدورة التاسعة عشرة للفريق وعنوانها "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات".

٤٨- وشدد عدة مشتركين على الدور الذي تؤديه الحكومة المضيفة في اعتماد الشركات المنتسبة للشركات عبر الوطنية لممارسات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. كما لوحظ أن أنشطة الشركات المنتسبة غير الملزمة بتقديم تقارير إلى الهيئات التنظيمية المحلية لا تتسم، عموماً، بنفس القدر من الشفافية التي تتسم بها أنشطة تلك الشركات المنتسبة الملزمة بأن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، لاحظ عدد من المشتركين الممارسة المشتركة فيما بين الشركات والمتمثلة في تقديم التقارير إلى حملة الأسهم لا إلى الجهات صاحبة الشأن. وهذا التركيز على حملة الأسهم قد عزز عملية الإبلاغ على مستوى الشركة الأم حيث توجد عادة أغلبية حملة الأسهم، وعدم الإبلاغ على مستوى الشركات المنتسبة إلا إذا طلبت السلطات المحلية ذلك.

٤٩- وأثار عدة مندوبين مسألة الانطباق، ولا سيما من حيث صلتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات التي لا تتداول أسهمها تداولاً عاماً. وبينما رأى بعض المشاركين أن الإدارة السليمة للشركات هي مسؤولية تتحملها الشركات بجميع أنواعها، فقد سلم مشاركون آخرون أيضاً بأن الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما تواجهه من قيود قد تحد من اعتمادها الكامل لأفضل الممارسات. وعلق أحد المندوبين بقوله إن ثقافة إدارة الشركات تتجاوز عملية تقديم التقارير إلى حملة أسهم الشركة لتشمل المساهمة في خدمة الصالح العام. ولاحظ هذا المندوب أن المبادئ التي توضع على المستوى الدولي لا يمكن أن تحقق على المستوى المحلي إذا لم يتم تكييفها مع الأوضاع المحلية.

٥٠- وأبرز عدد من المشتركين ما يترتب على بعض القيود الإضافية، الثقافية وتلك التي تحد من تنمية القدرات، من آثار على التنفيذ؛ وهذه القيود تشمل الشكوك الثقافية، ونقص الوعي بالمبادئ المعترف بها دولياً في مجال إدارة الشركات، والافتقار إلى إمكانية الحصول على المساعدة التقنية. ورأى عدة مشتركين أنه يمكن تذليل هذه العقبات بوسائل منها وضع مبادئ توجيهية بشأن الممارسات الجيدة ونشرها على نطاق واسع، على أن تكون هذه المبادئ التوجيهية مدعومة بعملية ترشيد للفوائد التي تنطوي عليها الممارسات الجيدة في مجال إدارة

الشركات. ورأى عدد من المندوبين أنه يمكن للحكومات الوطنية، من خلال توفير إطار مؤسسي داعم، وللمنظمات الدولية، من خلال توفير إرشادات بشأن التنفيذ وباستخدام قدراتها التوزيعية الواسعة، أن تؤدي دورا هاما في ترويج الممارسات الجيدة في مجال إدارة الشركات.

٥١- وأعرب المشاركون عن شكرهم للأمانة لقيامها بإعداد ورقة المعلومات الأساسية وتنسيق أعمال فريق من الخبراء المشاركين في المناقشة، وأوضحوا أنه ينبغي مواصلة النظر في مسألة الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات خلال الاجتماعات المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. كما ارتئي أنه إذا تقرر إجراء دراسة أخرى لتقييم حالة الكشف، على مستوى الشركة، عن البيانات في سياق إدارة الشركات، ينبغي لمثل هذه الدراسة أن تشمل عينة أكبر من الشركات ومنطقة جغرافية أوسع مما كان عليه الحال في الدراسة الاستقصائية الأولية.

مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

جلسة اطلاع بشأن الأونكتاد الحادي عشر

٥٢- بالنظر إلى أن اجتماع فريق الخبراء كان أول اجتماع يعقده الفريق بعد الأونكتاد الحادي عشر، فقد قامت الأمانة بإطلاع المشاركين في الاجتماع على نتائج الأونكتاد الحادي عشر وما يترتب على هذه النتائج من آثار بالنسبة لعمل الفريق. وقد أعاد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو تأكيد الأهمية المستمرة لخطة عمل بانكوك التي اعتمدها الدول الأعضاء خلال الأونكتاد العاشر في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، فقد حدد توافق آراء ساو باولو مجالات عمل إضافية. وكلف الأونكتاد، بصفة خاصة، بأن يضطلع بعمل في مجال مسؤولية الشركات يوفر سياقاً أوسع للعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء بشأن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات.

٥٣- وقدمت الأمانة معلومات عن حدثين تم تنظيمهما بالتوازي مع مؤتمر ساو باولو. وقد تمثل الحدث الأول في عقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن شفافية عمل الشركات والاستثمار. وتم تنظيم هذا الاجتماع بالاشتراك مع بورصة ساو باولو وكان الغرض من عقده هو زيادة وعي الجهات الرئيسية صاحبة الشأن بأهمية شفافية عمل الشركات بالنسبة لتيسير الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ومناقشة القضايا الرئيسية ذات الصلة بتحسين شفافية عمل الشركات على المستويين الوطني والدولي، وبحث أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بشفافية عمل الشركات، والكيفية التي يمكن بها مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تطبيق هذه الممارسات الفضلى.

٥٤- أما الحادث الموازي الثاني فقد تمثل في عقد حلقة عمل بشأن المحاسبة والتنمية الاقتصادية كان هدفها الرئيسي هو زيادة الوعي بأهمية المحاسبة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يبدو أن الدور الإيجابي الذي يؤديه المحاسبون ومراجعو الحسابات في عملية التنمية الاقتصادية هو دور كثيراً ما لا يقدر حق قدره. وقد تناولت حلقة العمل هذه عددا من القضايا منها دور المحاسبة في تهيئة بيئة أعمال تمكينية وفي اجتذاب الاستثمار، وتأثير الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة على الاستقرار المالي، والتحديات الرئيسية التي تواجه هذه المهنة نتيجة

لعولمة معايير المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات والتعليم المهني، والتحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تدعيم الهياكل الأساسية المحاسبية ومهنة المحاسبة.

٥٥- كما تناولت المناقشة مسألة المركز الفريد الذي يحتله فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في منظومة الأمم المتحدة باعتباره صلة وصل بالنسبة لعمليات المحاسبة الخاصة بالشركات وشفافيتها من أجل أداء الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إلى الفريق في الأونكتاد الحادي عشر. وتتوفر للفريق شبكة واسعة من الخبراء، بما في ذلك من الهيئات التنظيمية، والقطاع الخاص، ومهنة المحاسبة، والأوساط الأكاديمية، وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة، وهي شبكة استطاع الفريق إنشائها على مدى ثلاثة عقود من الزمن. وقد أرسى الفريق عملية ترسخت منذ أمد طويل، وهي تتمثل في اقتراح القضايا التي تطرح للبحث، وإجراء البحوث، وبناء توافق في الآراء من خلال المناقشات الحكومية الدولية، ووضع الإرشادات العملية، والمساعدة في التنفيذ من خلال برامج التعاون التقني.

المحاسبة والتنمية الاقتصادية

٥٦- قام أحد أعضاء فريق المناقشة، في حلقة العمل التي عقدت بشأن المحاسبة والتنمية الاقتصادية، بإبراز بعض النقاط التي نوقشت في الأونكتاد الحادي عشر فيما يتعلق بالدور الإيجابي الذي يؤديه المحاسبون ومراجعو الحسابات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد المتحدث على ضرورة زيادة الوعي بأهمية المحاسبة بالنسبة للتنمية الاقتصادية ودعا فريق الخبراء إلى تكثيف الجهود التي يبذلها لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ المعايير الدولية التي كثيرا ما يضع معدوها نصب أعينهم الاقتصادات ومؤسسات الأعمال الأكثر رسوخا.

متابعة نتائج الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الخامسة عشرة - معلومات مستوفاة عن المحاسبة البيئية

٥٧- أطلع فريق الخبراء على الأعمال الأخرى التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين في مجال المحاسبة البيئية. وأبلغت الأمانة بأنه قد تم نشر دليل لوائح ومستخدمي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، وهو دليل أعده فريق الخبراء. وقد اعتمدت مؤسسة سيبا للمواد الكيميائية المتخصصة (Ciba Sepciality Chemicals) المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق وأدرجت مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية في تقريرها السنوي المتعلق بالبيئة والصحة والسلامة لعام ٢٠٠٣. واعتبرت الأمانة أن قيام هذه الشركة باعتماد تلك المبادئ التوجيهية يمثل خطوة هامة في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة، ذلك لأن شركة سيبا هي إحدى الشركات عبر الوطنية الرائدة التي تغطي عملياتها ما يزيد عن ١٢٠ بلدا. وقد أعربت شركات ورابطات صناعية إضافية عن اهتمامها باعتماد المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق بشأن الكفاءة الإيكولوجية.

٥٨- وأبلغ ممثل شركة سيبا أنه عقب نشر مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، حصلت الشركة على معلومات وملاحظات إيجابية من مدراء صناديق مالية ومستثمرين عامين ومن وكالات مختصة بالتصنيف والتقييم، ومن وسائط الإعلام، إلى حد ما. ولوحظ أن هناك فرصا للتحسين فيما يتعلق ببعض القضايا مثل تأثير التغيرات في نسب العملات وحساب بعض المؤشرات فيما يتصل باستخدام الطاقة. واتفق المشاركون في الدورة على أنه ينبغي

مواصلة نشر عمل فريق الخبراء بشأن المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، مع مراعاة الخبرات التي اكتسبتها الشركات التي بدأت بالفعل باستخدام الدليل الذي وضعه فريق الخبراء.

الدورة السادسة عشرة - استيفاء المعلومات المتعلقة بالمنهج الدراسي النموذجي الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي

٥٩- ذكرت الأمانة أن المنهج الدراسي النموذجي الذي قام فريق الخبراء بتنقيحه في دورته الأخيرة قد نشر في التقرير المعنون *استعراض قضايا المحاسبة والإبلاغ الدوليين الصادر في عام ٢٠٠٣*. كما ذكرت الأمانة أن الأونكتاد قد انضم، كعضو عام، إلى لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى إتاحة فرص إضافية للأونكتاد لتنسيق أنشطته مع اللجنة المذكورة، وبخاصة في مجال معايير التعليم الدولية. وقد دعا المشاركون في الدورة الأونكتاد إلى مواصلة ما يبذله من جهود بشأن المتطلبات الوطنية والإقليمية والدولية لتأهيل المحاسبين المهنيين، وذلك بالتنسيق مع لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

الدورة التاسعة عشرة - استيفاء المعلومات المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٦٠- أطلع المشتركون على آخر ما استجد من معلومات بشأن الأعمال الإضافية التي تم الاضطلاع بها بشأن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وذكرت الأمانة أنه تم خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين نشر وطباعة العمل المتعلق بالإرشادات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و ٣، وأن نسخاً من كلا المنشورين قد وزعت بأعداد كبيرة خلال الأونكتاد الحادي عشر وغير ذلك من المناسبات ذات الصلة. وأبلغت الأمانة عن التقدم المحرز في ما يتعلق بترجمة ونشر الإرشادات الخاصة بكلا المستويين بلغات العمل الأخرى للأمم المتحدة. كما أبلغت الأمانة عن أنشطة الاختبار الميداني للإرشادات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣، فضلاً عن التطورات التي حدثت في المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بصدد مشروعه المتعلق بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد اتفق فريق الخبراء في دورته الحادية والعشرين على أنه ينبغي للأمانة أن تواصل نشر الإرشادات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستويين ٢ و ٣، فضلاً عن رصد وتجميع المعلومات والملاحظات بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية، بالإضافة إلى الاختبار الميداني للإرشادات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣.

المعلومات المستوفاة المقدمة من منظمات أخرى

٦١- أطلع ممثل عن المفوضية الأوروبية المشتركين على ما استجد من معلومات عن التطورات التي حدثت خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بشأن بعض القضايا مثل إدارة الشركات، ومراجعة الحسابات والإبلاغ المالي، بالإضافة إلى ما قدمه خلال الدورة من معلومات تتعلق تحديداً بقضايا الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وفي ما يتصل بموضوع إدارة الشركات، قال إن المفوضية قد ركزت، كما في معظم المجالات الأخرى، على وضع مبادئ عامة لا قواعد مفصلة. وفي مجال مراجعة الحسابات، ذكر الممثل أن المفوضية الأوروبية قد أصدرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ اقتراحاً لإصدار توجيه بشأن المراجعة القانونية للحسابات السنوية والحسابات الموحدة. ويدعو التوجيه المقترح، في جملة أمور، إلى الإشراف العام على وظيفة مراجعة الحسابات، وهو يتضمن أحكاماً خاصة باستقلال مراجعي الحسابات.

وقال إن المفوضية تتوقع اختتام المفاوضات بشأن التوجيه المقترح بحلول منتصف عام ٢٠٠٥. وأوضح أن مقترحات المفوضية بشأن تحديث التوجيهين الرابع والسابع تدعو إلى تحسين الشفافية لا من قبل الشركات المسجلة في البورصة فحسب وإنما أيضا من قبل جميع الشركات المحدودة المسؤولية. وأخيرا، قال إنه على الرغم من بذل جهود مشجعة لتحقيق التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، يلزم بذل المزيد من الجهود في ما يتعلق بالاعتراف بالشروط المحاسبية لكل منهما.

٦٢- وقدم ممثل عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة معلومات عن مختلف الأنشطة التي اضطلع بها المجلس خلال فترة الاثني عشر شهرا السابقة. وأكد الممثل أنه تم إنجاز التحسينات في ما يخص ١٣ معيارا من معايير المحاسبة الدولية، كما قام المجلس بنشر ما أصبح يعرف عموما باسم "المنهاج الثابت". وقال إن المجلس ما يرحب بعمل في اتجاه تحقيق التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة. كما تم الإعلان مؤخرا عن مبادرة تقارب مع مجلس معايير المحاسبة في اليابان. وأشار الممثل إلى أن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يعمل، في إطار جدول أعماله الحالي، على بلورة معايير خاصة بعقود التأمين، وتكتلات مؤسسات الأعمال، وعمليات الدمج، والاعتراف بالإيرادات، وتحمل التبعات والإنصاف، والإبلاغ عن الدخل الشامل. وفي ما يتعلق بمشروع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قال إن المجلس قد تلقى ما يزيد عن ١٠٠ رسالة تتضمن تعليقات على ورقة المناقشة التي أصدرها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإن مشروع عرض يتعلق بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يصدر بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ من أجل إبداء التعليقات عليه. وفي ما يتصل بعملية مراجعة دستور المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، قال إنه من المتوقع إنجاز صيغة نهائية لدستور المجلس بحلول آذار/مارس ٢٠٠٥، وأنه سيكون هناك مزيد من التشديد على عملية المجلس. كما ناقش مسألة توسيع قناة الاتصال بالمجلس، بما في ذلك من خلال موقعه على الشبكة العالمية.

٦٣- وأطلع ممثل الاتحاد الأوروبي للمحاسبين المشتركين في الاجتماع على ما استجد من معلومات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد منذ انعقاد الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وقال إن مهنة المحاسبة تواجه عدة تحديات، بما في ذلك في مجال تطبيق وإنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوروبا بحلول عام ٢٠٠٥ فضلا عن استقلالية مراجعي الحسابات، والإشراف العام، وتحمل التبعات، وضمان الجودة، وتنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في أوروبا بحلول عام ٢٠٠٧. وفي ما يتعلق باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي، قال إن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين قام مؤخرا بتنظيم مؤتمر، ونشر دليلا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ما يتعلق بتجنب فشل مشاريع الأعمال. وفي مجال الإبلاغ المالي، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين ما يرحب بدعوة بنشاط إلى اعتماد مجموعة شاملة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوروبا تكون مطابقة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما أن الاتحاد ما يرحب بعرب عن قلقه إزاء أوجه عدم التيقن الرئيسية التي قد تظهر إذا ما تم تأجيل التصديق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وسلط الممثل الضوء على عدة أنشطة اضطلع بها الاتحاد الأوروبي للمحاسبين في مجالات أسواق رأس المال، وقانون الشركات، وإدارة الشركات، والاستدامة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والقطاع العام، والضرائب، وتحرير الشروط المتعلقة بالمؤهلات الخاصة بهذه المهنة. وقال إن دراسة أجراها المعهد الأوروبي للمحاسبين بشأن التناوب الإلزامي في مراجعة الحسابات في ما بين شركات مراجعة الحسابات قد خلصت إلى أن التناوب الإلزامي لشركات مراجعة الحسابات يعرض للخطر نوعية عمليات مراجعة الحسابات.

٦٤- وقدم الرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته منذ الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وقال إن منظمته قد عقدت مؤتمرها السادس في بوتسوانا يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وأوضح أنه قد تم في ذلك المؤتمر إطلاق مدونة جديدة بشأن إدارة الشركات خاصة بكيانات القطاع العام. وقال إن منطقة الاتحاد المحاسبين في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي قد أنشأت فريقاً أفريقياً معنياً بوضع المعايير من أجل الرد على مشاريع العروض التي تصدر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من أجل مناقشتها والتعليق عليها وذلك من منظور البلدان الأفريقية. وقال إن منظمته قد واصلت العمل في اتجاه توحيد شروط المؤهلات على مستوى المحاسبين التقنيين في المنطقة. وأضاف قائلاً إن منظمته قد شكلت، ضمن هيكل مجلسها، لجنة معنية بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية التعامل مع قضايا المنافسة التي يمكن أن تنشأ.

٦٥- وتحديث أحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين عن مختلف التطورات التي شهدتها الاتحاد خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وسلط الضوء على عدد من المبادرات التي اتخذها الاتحاد، وقال إنه نتيجة للإصلاحات التي أجراها الاتحاد، ستكون لدى المزيد من لجان وضع المعايير التابعة للاتحاد أفرقة استشارية مخصصة تسدي لها المشورة. وهذه تشمل اللجان المعنية بالتعليم والقطاع العام وأخلاقيات المهنة. وقد تم توسيع وتعزيز تكوين الفريق الاستشاري التابع للمجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات وضمان الجودة. وسوف تكون اجتماعات هذه اللجان مفتوحة أمام الجمهور وسوف تدرج جداول أعمالها على موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على الشبكة العالمية. وسوف يتم تشكيل مجلس إشرافي لخدمة الصالح العام قبل نهاية عام ٢٠٠٤. وسوف تشمل مسؤوليات هذا المجلس على ضمان اضطلاع لجان وضع المعايير التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بمسؤولياتها في خدمة الصالح العام. وقد تم نشر دراسة للتحديات المواجهة والنجاحات المحققة في تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وهي دراسة أجريت بتكليف من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وعرضت هذه الدراسة في اجتماع قام بتنظيمه محفل الاستقرار المالي. كما قام عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين بإطلاع المشتركين في الاجتماع على الأنشطة التي اضطلعت بها عدة لجان وأفرقة عمل تابعة للاتحاد، وبين بعض التغيرات التي طرأت على قيادة الاتحاد والتي سيبدأ سريانها خلال الأشهر القليلة القادمة.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

٦٦- افتتح السيد كارلوس فورتين، الموظف المسؤول عن الأونكتاد، دورة الفريق العامل يوم الأربعاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

انتخاب أعضاء المكتب

٦٧- انتخب الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد عباس علي ميرزا (المملكة العربية السعودية)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة أليسيا أ. باروغا (بولندا)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦٨- أقر الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (كما يرد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/23). وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى ملاءمتها
- ٤- استعراض حالة العمل بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات ودور هذا الكشف في إضافة قيمة مستدامة
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين
- ٧- اعتماد التقرير.

متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، ومسائل أخرى

٦٩- اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استنتاجاته المتفق عليها بشأن هذين البندين من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول). كما أُنفق الفريق على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات غير الرسمية التي جرت حول هذين البندين من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته الحادية والعشرين

٧٠- أذن الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الجلسة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
- ٤- إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بمسؤولية الشركات ومدى ملاءمتها
- ٥- مسائل أخرى (بما في ذلك عمليات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات ومتابعة المواضيع الأخرى، حسبما يلزم)
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين
- ٧- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سويسرا
إثيوبيا	صربيا والجبل الأسود
الأردن	الصين
إسبانيا	عمان
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبين
أوكرانيا	كازاخستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكاميرون
البرازيل	كولومبيا
بنن	كينيا
البوسنة والهرسك	مدغشقر
بولندا	مصر
تايلند	المكسيك
تونس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الجمهورية التشيكية	المملكة العربية السعودية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	ناميبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	هنغاريا
رواندا	الولايات المتحدة الأمريكية
سري لانكا	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.2/ISAR/INF.7.

٢- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:
المفوضية الأوروبية

٣- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:
الفئة العامة

الاتحاد الدولي لتقابات العمال الحرة
الفئة الخاصة

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

٤- وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات التالية من وجهت إليهم دعوات خاصة:

المعهد الأمريكي للمحاسبين العاميين المعتمدين
المؤسسة المصرفية العربية

رابطة المحاسبين ومراجعى الحسابات في جمهورية سربيسكا
رابطة المحاسبين التقنيين

رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

رابطة المحاسبين الدوليين

مؤسسة BDO للمحاسبين والخبراء الاستشاريين الدوليين
مجلس أسواق المال

غرفة مراجعى الحسابات المالية

جامعة تشولالونغكورن

شركة سيبا المحدودة للمواد الكيميائية المتخصصة

شركة كلارك وشركاءه (Clarke & Asociados)

لجنة الممتلكات المنقولة (Comissão de Valores Mobiliarios)

الشركة الوطنية لمراجعى الحسابات

كلية كوبنهاغن لإدارة الأعمال

هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين في رومانيا (CECCAR)

إدارة المحاسبة والمنهجيات (كليف، أوكرانيا)
اتحاد المحاسبين في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي
شركة إيرنست أند يونغ (Ernst & Young)
الاتحاد الأوروبي لخبراء المحاسبة
الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية (FIDEF)
مؤسسة الخدمات الاستشارية المالية
مؤسسة المصرفيين الاستثمارية (GPA)
اللجنة الألمانية لمعايير المحاسبة
منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات في مجلس التعاون الخليجي
معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنكلترا وبلاد الغال
معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند
معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في نيجيريا
معهد أمناء السر والمدراء المعتمدين
معهد محاسبي التكاليف والإدارة في بنغلاديش
معهد مراجعي حسابات المؤسسات
المعهد البرازيلي لإدارة الشركات
المجلس الدولي لمعايير المحاسبة
الشبكة الدولية لإدارة الشركات
المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
شركة IRRCG
المجلس الإسلامي للخدمات المالية
مؤسسة KLD المحدودة للبحوث والتحليلات
شركة KPMG
المجلس الكوري لمعايير المحاسبة
الجمعية اللبنانية للمحاسبين العامين المعتمدين
المعهد الماليزي للمحاسبين

جامعة موسكو الحكومية

الجامعة الاقتصادية الوطنية

شركة Nexia الدولية للشرق الأوسط وأفريقيا

مكتب المراجع العام للحسابات

هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

شركة برايس ووترز هاوس كوبيرز (Pricewaterhouse Coopers SA)

مبادرة مؤسسات الأعمال المسؤولة (Responsible Business Initiative)

الغرفة الرومانية لمراجعي الحسابات المالية

المعهد الروسي للمدراء

مؤسسة SAM Research AG

مؤسسة SCI Koimburi Tucker & Co,

الرابطة المصرية للمحاسبين ومراجعي الحسابات

هيئة المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال والاستثمار

الرابطة السودانية للمحاسبين المعتمدين

جامعة Thammasat

جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية

جامعة لوج

— — — — —